



## اقتراحات التجمع الوطني الديمقراطي خلال مشاورات

يوم 22 أفريل 2019

أولاً: تشكل الانتخابات الرئاسية المقبلة الوسيلة الأمثل لتسجيل التغيير الذي ينادى به شعبنا عبر مسيراته طوال شهرين حتى الآن. و ستكون هذه الانتخابات بداية مسار للتغييرات دستورية و مؤسساتية .طبقا لما سيقرره الشعب السيد.

و ستضفي هذه التغييرات إلى جزائر متعددة، وفية لمبادئ نوفمبر 54، في كنف ديمقراطية معززة، إنطلاقا من إرادة الشعب السيد. و يجب أن يتحقق هذا التغيير مع الحفاظ على الدولة الوطنية و على استقرار البلاد.

ثانياً: و في ما يتعلق بالانتخابات، يرى التجمع الوطني الديمقراطي من الضروري أن تضع الجزائر، مستقبلا آلية مستقلة لتنظيم الانتخابات و التي سيعود على عاتقها مسؤولية جميع جوانب هذه العملية.

و في هذا المجال نذكر أن الجزائر قد صادقت على الميثاق الإفريقي لترقية الديمقراطية. و هو السند المرجعي مثل هذه الآليات الموجودة في تونس و في موريتانيا، على سبيل المثال.

غير أن المهلة الزمنية الباقيه، قبل موعد الرئاسيات المزمع عقدها في شهر جويلية المقبل، لا تسمح بتأسيس إنتشار تلك الآلية، و من ثمة يستحسن تأجيلها لتكون جزءا من المسار الشامل للإصلاحات و التغييرات المنتظرة بعد الانتخابات الرئاسية .

ثالثاً: أما في المرحلة الحالية يوصى التجمع بوضع آلية مستقلة لرقابة الانتخابات و التي ستشكل و ستدار من طرف ممثلي عن المترشحين للانتخابات، و كذا ممثلي عن المجتمع المدني.

و ستعود بهذه الآلية مسؤولية رقابة جميع العمليات الانتخابية من مستوى مكاتب الإقتراع إلى محطة فرز الأصوات، و ذلك كله، بمساهمة ممثلي عن المترشحين و عن المجتمع المدني. و ستبقى مسؤولية النظر في الطعون و إعلان النتائج الرسمية للمجلس الدستوري.

رابعاً: تشكل الانتخابات الرئاسية المقبلة منعجاً حاسماً في حياة البلاد لكي تسمح بالعودة إلى المسار المؤسساتي و تعيد الطريق، كذلك، نحو التغيير المطلوب من طرف الشعب.

و من ثمة، نرى أنه لا يجب ترك أي إجراء من شأنه تعزيز مصداقية هذه الانتخابات، بما في ذلك تمديد المدة الزمنية بثلاثة أشهر إضافية على سبيل المثال، لتوفير أحسن الظروف لنجاح هذا الموعد، و إقناع المواطنين و المترشحين.

خامساً: وعياً منه بحجم رهانات هذه المرحلة التاريخية في حياة بلادنا، فإن التجمع مستعد لمواكبة أي توافق قد تفضي إليه الاستشارات و المبادرات قصد حشد أكبر دعم ممكن، للانتخابات الرئاسية المقبلة.

سادساً: و في الأخير يناشد التجمع جميع القوى السياسية للبلاد لكي تساهم في تأطير الحوار مع المواطنين. و ستأتي مثل هذه المساهمة، لا محالة، بالإسراع في عودة البلاد إلى وضع مؤسساتي من خلال الانتخابات الرئاسية، و بعدها إلى إنطلاق مسار التغيير الدستوري و المؤسساتي، و في جميع المجالات الأخرى، طبقاً لإرادة الشعب السيد، و بناء على المواد 7 و 8 من الدستور.